خُطى متعثرة : إشكالية إجراء الانتخابات في مرحلتي التحول الديوقراطي وبعد الصراع في المنطقة العربية

حسناء تمام كمال

مقدمة

تشهد المنطقة العربية حالة من التحركات المكثفة على مستوى أنظمتها السياسية ، يأتي ذلك في ظل تزامن لمراحل جديدة تشهدها مجموعة من الدول العربية ، سواء الدول التي بالكاد عبرت صراع ممتد في أمده كالصومال، أو الدول التي تواصل التحرك في خطوات التحول الديمقراطي بعد الموجة الثانية من الربيع العربي، كالعراق ولبنان والسودان وليبيا، بالإضافة إلى تونس التي ما زالت تحاول استئناف المسار الديموقراطي ، الذي بدأته ثورة ٢٠١١.

جوهر هذه التزامنات أن بعد انتهاء حالة الصراع والثورات بدولة ما، تأتي مرحلة بناء السلام بالنسبة للأولى والتحول الديموقراطي بالنسبة للثانية وكلاهما يتكون من عدة مراحل، ويتفقا في بناء مؤسسات الدولة كخطوة أساسية في كلا بالشكل الذي يجعل هذه المؤسسات أداءة الدولة في فرض سيادتها وتعكس من خلالها سياسيات وتحركات حل الصراع ومتطلبات التحول الديموقراطي. وبناء المؤسسات كخطوة من خطوات بناء السلام يهدف لتوفير الدعم المناسب والكافي للدولة؛ للتغلب على سنوات الانتقال الصعبة؛ حيث يكون الاقتصاد وحكم القانون ومؤسسات الحكم في حالة هشة، وبالتالي عاجزة عن القيام بدورها، وعلى رأس تلك المؤسسات (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، باعتبارها مسؤولة عن إدارة الدولة.

وأولى خطوات بناء المؤسسات الرئيسية للدول، هو انتخاب اعضاء ورؤساء ممثلين لهذه السلطات ، من خلال عملية انتخابية تتبع معايير الديمقراطية، وتتناسب مع متطلبات مرحلة ما بعد الصراع؛ لذلك فتلك الخطوة يُعوَّل عليها في الكثير من الخطوات اللاحقة، منها (مدى نجاح عملية بناء المؤسسات) كمقياس مبدئي لجهود عملية بناء السلام المتبعة في الدولة.

وتجري في المنطقة العربية العديد من الانتخابات، منها انتخابات مجلس الشعب في الصومال والتي بدأت في نوفمبر ، كما جرت انتخابات مجلس النواب في العراق وبدأت في أكتوبر ، وكان من المقرر أن تجري الانتخابات الرئاسية الليبية في ٢٤ ديسمبر ، ومن المنتظر أن تُجري بنهاية يناير ، ويشهد ولبنان والسودان وتونس حالة من الزخم السياسي حول موعد انتخابات منتظرة ، وعن أليتها .

توجد سمات مشتركة ميَّزت تجربة الانتخابات سواء التي تم بالفعل أو التي يجري الاستعداد لها في هذه الدول، باعتبار ما لها من قواسم مشتركة بالأساس، سواء جغرافيًّا، أو سياسيًّا، أو حتى ظروف أمنية وسياسية مشابهة، وكل ذلك من أهداف مرحلية وضعتها لذاتها، أو فرضت عليها لإتمام عملية التحول الديمقراطي، والمُلاحظ أن في كل الحالات المشار إليها، نجد أن هناك تحديات جَمَّة تواجهها في إجراء الانتخابات، بل كانت عملية الانتخابات هي التحدي الرئيسي للمشهد لسياسي في هذه الدول ؛ لذا نحاول في هذه الورقة استقراء أهم هذه التحديات وخصائصها، وسماتها، من خلال قراءة المرحلة وطبيعة أهدافها ومتطلباتها.

أولًا : إشكاليات ارتبطت بالبعد القانوني والدستوري للانتخابات في المنطقة

(أ) **بناء الدستور:** بعد انتهاء الصراع ولإجراء الانتخابات تظهر إشكالية متعلقة بالموقف من الدستور، والاختيار بين (إنشاء نظام دستوري جديد أو تعديل الدستور ، أو العمل بالدستور القائم دون تعديلات)، والدستور هو الوثيقة الأساسية الشرعية التي تضع محددات الانتخابات الجديدة في رحلة التحول الديمقراطي، أو مرحلة بناء السلام.

بالتطبيق على الانتخابات التي تجرى في المنطقة وموقفها من الدستور، نجد أننا أمام حالتين، الأولي هي الحالة التي لم يجرِ فيها أي تغيير على القواعد الدستورية المنظمة للانتخابات، وجرى فيها الامتثال للقواعد الدستورية المقررة سابقًا، كما في حال (العراق) التي جرى الانتخاب فيها على القواعد المقررة في دستور عام ٢٠٠٥، وبالرغم من أن هناك مطالب بالعراق لإجراء تعديل دستوري، إلا أن تلك المطالب لم تكن متعلقة بمواد ذات صلة بالعملية الانتخابية.

والأمر ذاته بالنبسبة للصومال فقد شهدت في فبراير ٢٠٢٠، انتهاء ولاية الرئيس، وتمَّت اشتباكات بالشوارع بين مؤيدي بقاء الرئيس لحين إجراء الانتخابات، وبين مؤيدي عزله، وبذلك الوقت، عُقدت جلسة طارئة لمجلس الشعب، وقرَّرت تمديد ولاية الرئيس لعامين إضافيين، والعودة للمخطط الأصلي وإجراء الانتخابات بالاقتراع العام المباشر، وهو ما وصفته المعارضة بأنه غير دستوري، ويهدف للاستئثار بالسلطة، وبالرغم من التراجع عن قرار التمديد، لكن ظلت اتهامات بعدم دستورية بقاء الرئيس في السلطة بشكل مؤقت، لكن ظهر على النقيض من ذلك اتهامات بعدم الامتثال للمواد الدستورية المنظمة للانتخابات، وأنه تم إنتاج قانون الانتخابات بالمخالفة للدستور، وكذلك إجراء الانتخابات، ونلحظ أن حالة الانتخاب هنا لم تواجه إشكالية في المواد المنظمة لها دستوريًا بل الجدل كان بدافع الالتزام بما نص عليه الدستور.

وفي الجهة الأخُرى، تأتي الحالة الليبية التي تُجري انتخابات دون وجود دستور مُسْتَفْتَى عليه، فهناك الإعلان الدستوري، وقد انتهي إقراره من قِبَل الهيئة التأسيسية للدستور المنتخبة، في شهر يوليو ٢٠١٧، بعد نَيْلِهِ موافقة أكثر من ثلثي أعضاء اللجنة، كما ينصّ القانون، إلا أن الظروف الأمنية غير المواتية - فيما يبدو - لم تشجع عرضه على المواطنين للاستفتاء عليه بـ(الموافقة أو الرفض).

ورغم ذلك يجري الإعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية، قبل إتمام الاستفتاء على الدستور؛ ما جعل الانتخابات في ليبيا غير محكومة بوثيقة عُلْيَا تضع محدداتها؛ وأسفر عن ذلك فوضى في الإعداد للانتخابات الرئاسية، سواءً من حيث الموعد، أو كيفية الإجراءات، الأمر الذي جعل عملية الانتخابات عُرْضَةً للتقويض.

ومن هنا نجد أن مقاربة عدم كتابة دستور وإجراء انتخابات والأرض غير ممهدة، أثبتت فشلها بشكل كامل كخيار يمكن اللجوء إليه في إجراء عملية التحول الديمقراطي وهذا ما أثبتته الحالة الليبية، وبالنسبة للانتخابات التي جرت في ظل دساتير قائمة، فجميعها اشترك في عدم الرضا حول مستوى التزام المؤسسات السياسية ، والقادة بتطبيق المبادئ الدستورية.

(ب) **القوانين الحاكمة للعملية الانتخابية :** وبالانتقال من الإطار الدستوري إلى الإطار القانوني الحاكم في عملية الانتخاب، ولا سيما فيما يتعلق بقوانين الانتخاب وإطار حقوق الإنسان و محددات وضوابط إجراء العملية الانتخابية، خصوصًا خلال الفترة الانتقالية، وهو ما يتطلب حَسْمَ المسائل المتصلة بالانتخاب والقوانين والنظام الانتخابي، وإرساء الممارسات الديمقراطية التي يجب الاتفاق فيها على الإطار القانوني اللازم لإجراء انتخابات شاملة، وينبغي للإطار القانوني أن يقوم بتمثيل الفئات المختلفة، وأن تشارك الأحزاب المختلفة في صياغته.

ونجد في حال العراق، اتِّباعه أنظمة انتخابية مختلفة، كلها كانت تراتبية، ومحاولات للتوصل لصيغة مناسبة، وآخر الصيغ اعتمادًا، هي صيغة نظام "سانت ليجو"، وهدفها الرئيسي تمثيل كافة الطوائف صغيرةً أو كبيرةً في كتل انتخابية، مُعتمدةً على قسمة إجمالي الأصوات بكل قائمة أو كتلة، على أرقام فردية صحيحة (١و٣و٥و٧و٩و١١)، وبعد إجراء القسمة يتم تخصيص المقعد الأول لأكبر رقم من حصيلة القسمة، وثاني مقعد لثاني أكبر رقم من حصيلة القسمة وهكذا، حتى انتهاء توزيع المقاعد المخصصة لكل دائرة، وكانت آخر جولة انتخابات بهذا النظام في عام ٢٠١٨، وبعد قيام الاحتجاجات، اعتمد مجلس النواب قانون رقم ٩ لعام ٢٠٢٠، وغيَّر النِّسبة الخاصة بالأنظمة السابقة؛ ليجري الانتخاب بشكل مطلق.

لكن بقت هناك حالة من غياب التوافق حول القانون فتُوجد حالة من عدم الرضا عن بعض مواد قانون الانتخابات، فترى الطوائف (الشيعية والسُّنية والكردية)، أن التمثيل غير آمن، مقارنةً بالمناصب التي حظوا بشغلها وفقًا لنظام (سانت ليجو)؛ لذا تزايدت مطالبهم بالغاء نتائج الانتخابات.

من ناحية أخرى، بالنظر للوضع في ليبيا، اعترض مجلس الدولة على القوانين التي يسنُّها مجلس النواب الليبي، وأبرز ما أثار اعتراضه، المواد المتعلقة بانتخاب رئيس الدولة، ويرى أنها غير محددة ولا واضحة الشروط عن المرشحين، كما يرى مجلس الدولة أن مواد القانون لم تحدد مهام الرئيس؛ ما يجعل صلاحياته مطلقة، كما انتقد المجلس الأعلى للدولة السماح للمرشحين العسكريين بالمشاركة، وقبول عودة المرشح السابق لمنصبه السابق حال عدم فوزه بالانتخابات، واعتبر المجلس الأعلى للدولة أن البرلمان أصدر هذا القانون دون الالتزام بنص المادة ٢٣ من الاتفاق السياسي الليبي، والتي تُلزم مجلس النواب بالاتفاق مع مجلس الدولة حول هذا القانون.

ويمكن القول: إن حالة الاختلاف حول مضامين القوانين الحاكمة للانتخابات، سواء من حيث الحقوق أو الحريات، هي واحدة من السمات الرئيسية لعملية الانتخابات التي جرت، وبالرغم من أن هذا الاختلاف يأتي نتيجةً تفاعلات سياسية واعتبارات أخرى سيأتي شرحها تاليًا، إلا أن الانتخابات أُجريت في ظل حالة من الخلاف حول قوانينها، فكانت واحدة من التحديات الرئيسية في الانتخابات.

ثانيًا البيئة السياسية والأمنية

في هذا الجزء، نسلط الضوء على البيئة السياسية والأمنية التي تجري في ظلها الانتخابات، والدور الذي تلعبه بإجراء الانتخابات في مراحل التحوُّل الديمقراطي، ويمكن في هذا الصدد تسليط الضوء على مستويين مختلفين فيها.

الأول: البيئية السياسية

مستوى المشاركة في الحياة السياسية: أي قدرة المواطنين على المشاركة بالعملية الانتخابية، بما في ذلك الفئات المهمَّشة، مثل الأقليات الإثنية أو الدينية، والمشرَّدين داخليًّا واللاجئين والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك الشخصيات العامة التي تلقى قبولًا، بما في ذلك الزعماء التقليديين والدينيين، فالانتخابات تتمتع بشرعية أكبر، عندما تكون البيئة التشاركية أكثر شموليةً، وإذا أُجريت الانتخابات في وقت مبكر من العملية الانتقالية، فإن البيئة القائمة على المشاركة قد تكون أقل شمولًا، ولا سيما في حالات ما بعد الصراع؛ فتأهيل البيئة الانتخابية للمشاركة السياسية يُعْتَبرُ أمرًا ضروريًّا في البلدان التي تُوجد فيها أقليات قومية مُركزة في أقاليم بعينها، وتضمين كافة المكونات وخصوصًا الأقليات، قد يؤدي إلى احتمال فوزها بتمثيل سياسي أكبر إلى تحسين درجة الوصول التي تقبل بها الأقليات شرعية النظام السياسي.

الحوار السياسي: وهي تلك الخطوة الأولى التي تهدف لتحديد العناصر السياسية الفاعلة بالانتخابات، وكيفية إجراء مفاوضات بشأن الجدول الزمني للانتخابات، واختيار التوقيت المناسب لها، ومناقشة الأهداف المختلفة من أصحاب المصلحة، مثل الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، أو مصالح مختلفة.

المشهد الحزبي: كثيرًا ما يتطلب المشهد الحزبي السياسي قدرًا كبيرًا من/لاهتمام، لا سيما في ظروف ما بعد الصراع، أو في فترات التحول الديمقراطي،وضرورة الأخذ بالاعتبار، أن الأحزاب تتحكم بشكل كبير بناءً على تطلعات الوصول إلى السلطة، وأن الأحزاب تمثل حلقة وصل بين السلطة والجماهير، وتؤثر مسألة التعددية الحزبية و الحزب الأوحد في سَيْرِ العملية الانتخابية،.

ويتألف مشهد الأحزاب السياسية من عدد من القضايا المهمة، مثل القوانين التي تحكم الأحزاب السياسية، وقدرة الأطراف القائمة والمشاركة في العملية الانتخابية، ودور أطراف الصراع في العملية الانتخابية (في مرحلة ما بعد الصراع)، وقدرة المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية للمشاركة في العملية الانتخابية ورصدها، ومشاركة الأحزاب السياسية وجميع المواطنين مشاركة كاملة في الانتخابات وفي الظروف الانتقالية .

يمكن أن يؤثر توقيت (الانتخابات الأُولى) تأثيرًا كبيرًا على طبيعة الأحزاب السياسية التي تشكلت، وعليه يجب النظر في إجراء الانتخابات عند تحديد موعد إجراء أول انتخابات بالشكل الذي يضمن تمثيل واسع للفصائل الحزبية، خاصةً في حالات ما بعد الصراع، التي يتمثل هدفها الرئيسي في تجنُّب العودة إلى الحرب.

وبالاطلاع على أبرز التفاعلات الحزبية التي أتت في ظل الانتخابات الجارية في المنطقة، يمكن القول: إن إجراء عملية انتخابية في تلك الدول كأولى خطوات الانتقال نحو التحول الديمقراطي، هو القاسم الجامع لهم، وهو ما رأيناه في (الصومال، والعراق، وليبيا) كما اجتمعت تلك الدول على وجود خلاف بين الصفوف الداخلية لها حول الانتخابات، سواء حول القوانين الحاكمة للترشح، أو موعد إجراء الانتخابات، وكذلك تفضيل قيادات عن أُخرى لتصدر المشهد.

ثانيًا: البيئة الأمنية

وفي أيّ انتخابات انتقالية، تشكل المسائل الأمنية شاغلًا رئيسيًّا، لا سيما في أوضاع ما بعد الصراع؛ فمن أجل إجراء انتخابات سلمية، يلزم توفير الظروف الأمنية المثلى؛ حيث يمكن للناخبين الإدلاء بأصواتهم في غياب الخوف أو التخويف، خصوصًا في التوقيتات التي يجرى فيها الانتخابات في ظل عدم سيطرة كاملة على أقاليم الدولة إضافةً إلى ذلك، فإن الأُطُر الزمنية المتصلة بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، يمكن أن تؤثر على الحالة الأمنية في حالات الصراع، ويمكن أن تزيد من تأثيرها وإمكانية العودة إلى الحرب بعد الانتخابات الانتقالية الأُولى.

اعتبارات الهجمات الإرهابية: كان هناك نشاط ملحوظ للجماعات الإرهابية في الدول التي تُجرى فيها الانتخابات أو الاستعداد لها، محاولة منهم استغلال التوترات المرتبطة بالانتخابات لصالحهم، ففي الصومال وبعد بدأ العملية الانتخابية نفذت حركة الشباب في ٥ نوفمبر، هجومين منفصلين، استهدفا قاعدتين عسكريتين لقوات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام بالصومال، في منطقة "بور علو" بضواحي مدينة براوي بمحافظة شبيلي السفلى جنوبي الصومال، وقدرت بعض وسائل الإعلام عدد الهجمات التي شنتها حركة الشباب في الأسبوعين (الأول والثاني في نوفمبر) بنحو ٢٠ هجومًا إرهابيًّا، توزعت ما بين هجمات مباشرة على قواعد جيش الصومال و"أميصوم"، واغتيالات ضد مدنيين وعسكريين، وتفجيرات إرهابية عبر عبوات ناسفة مزروعة وسيارات مفخخة، وقدر عدد الضحايا منها بحوالي ٢٥ شخصًا، ونحو ٣٠ مصابًا، بينهم مدنيون وعسكريون، وذلك في الشهر الذي أعلن فيه بدء العملية الانتخابية.

إخراج الجنود المرتزقة: من ناحية أُخرى، شهدت تلك البلدان تحديات أمنية أُخرى، تلك التحديات مرتبطة بوجود قوات أجنبية، وربط إجراء الانتخابات بإخراج هذه القوات، فبالرغم من إيجابية فكرة إجراء الانتخابات بانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة، إلا أنه كان المتصور آنذاك أن تحديد مدى زمني للانسحاب كفيل بتنفيذه، لكن ذلك كان غير واقعي، فلم يتحقق الانسحاب بالموعد المعلن؛ نتيجة عدم وجود ثقة بين الأطراف، وهو ما ترتب عليه، تعثُّر إجراء الانتخابات في موعدها المرتبط بخروج القوات الأممية.

فالموعد الذي ارتبط بإخراج قوات المرتزقة، لم يراعِ إعداد الأراضي الليبية وتمهيدها لإجراء الانتخابات، سواء فيما يتعلق بقوانين الانتخاب والترشح، أو آلية قبول المرشحين وشرعيتهم، و هذا ما ظهر بالفعل في عدم إجراء الانتخابات بموعدها؛ نتيجةً الخلافات المتفاقمة بين الأطراف؛ ما أدى بالنهاية إلى حالة من الإحباط في الداخل الليبي بشأن هذه الانتخابات .

إن إخراج القوات الأجنبية من الدول وربطه بالانتخابات يتطلب إعادة النظر فيه ، وذلك بعد أن ثبتت التجارب الحالية ومنها (الليبية والعراقية) وجود عدد من الفجوات في التصورات الموضوعة للانسحاب وعلاقتها بالانتخابات منها : المدة المخططة للانسحاب والتي اتضح أنها تتطلب وقتًا إضفيًا مع الأخذ بالاعتبار بأنه قد لا تلتزم بها بعض القوات ، ومنها ضرورة وضع تصورات بديلة وتحديد مدى تأثير الإنسحاب وعدمه في الالتزام بموعد الانتخابات.

ثالثًا إشكاليات مرتبطة بجاهزية الهيئات الانتخابية

تلعب هيئات إدارة الانتخاب: دورًا رئيسيًّا بالانتخابات الانتقالية في الوقت الذي تنفذ فيه الأُطُر الزمنية المتصلة بعدد من الأمور المهمة للعملية الانتخابية، بما في ذلك أنشطة من قبيل تحديد الدوائر الانتخابية، وتسجيل الناخبين، وترشيح (الأحزاب/ المرشحين)، والتصويت، وعمليات وآليات تسوية المنازعات الانتخابية، إضافةً إلى ذلك، تشكيل وتكوين هيئة إدارة الانتخابات، فهما مهمَّان لأدائهما، وتؤثر السمعة على مدى ثقة أصحاب المصلحة في الاتفاقية بالعملية الانتخابية، كما يمكن لهما أيضًا إقامة علاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام طوال الدورة الانتخابية بأكملها.

كما يتعلق بهذه الإشكالية إِشكالية أُخرى أهم، وهي تلك المرتبطة بمن يمنح السلطة للمؤسسات والأفراد، ففي العديد من الدول الخارجة من حرب أهلية، تكون المؤسسات غير موجودة أو ضعيفة، إضافةً إلى وجود مجموعات فاعلة لا تعترف بشرعية تلك المؤسسات.

وفي هذا الصدد، تجْدُرُ الإشارة إلى أن هناك قاسمًا مشتركًا فيما يتعلق بمواعيد الانتخابات في دول المنطقة، والتي عادةً ما تحدده تلك المؤسسات، فنجد بعض الحالات المشار إليها، جرى بها تحديد موعد الانتخابات وفقًا لظروف ومحركات خارجية، فعلى سبيل المثال، جرى تحديد موعد الانتخابات الليبية أمام المشاركين بمؤتمر برلين، ووفقًا لاتفاق الحوار الليبي، الذي تم برعاية الأمم المتحدة.

كان للمؤسسات الانتخابية دور كبير في عمليات التحول الديمقراطي بالمنطقة، خصوصًا بـ(العراق وليبيا)، فبعد حالة التوافق على القوانين الانتخابية في ليبيا، وبالرغم من أن المفوضية اختصاصها هو تطبيق هذه القوانين، ووضع آليات عمل وفقا لها، إلا أنه كان يعول على تغييرات جوهرية تُجريها المفوضية وكان هناك دعوات لإعلان المفوضية بشكل تتابعي بعض المواد المعدلة، والتي لم يقرها مجلس النواب، وكانت محل خلاف بالنسبة لمجلس الدولة الأعلى، وذلك باعتبار أن المفوضية هي الطرف الذي يدخل على خطة العملية الانتخابية بعد الغرفتين التشريعتين، بالرغم في حد ذاته غير قانوني فالمفوضية ليست لديها الصلاحيات الدستورية بإجراء مثل هذه التعديلات، وهو ما يعتبره المجلس رفضًا للانتخابات، وقد يعمل لحشد الشارع لرفض هذا الإجراء.

الأمر كذلك في الصومال، فقد تم تأجيل موعد الانتخابات لأكثر من عام ونصف؛ لخلافات سياسية بين أطراف الداخل الصومالي، و في ١١ نوفمبر، اضطرت اللجنة العليا للانتخابات لإصدار جدولٍ جديدٍ لتنظيم انتخابات مقاعد مجلس الشعب الصومالي، وأكدت أن الانتخابات النيابية ستبدأ في الـ ١٦ من نوفمبر، وستنتهي في ٢٤ ديسمبر.

و أصرت اللجنة العليا على إجراء الانتخابات في الموعد محدد، وعدم ربطها بأي عملية متطلبة لإتمام الانتخابات كـ(الفرز أو متطلبات ضمان نزاهة الانتخابات)، وبالتالي فإن هذه التحديدات لم تكن الطريقة الأفضل لإجراء الانتخابات، فالأجدر أن تكون مرتبطة بمؤشرات التوافق السياسي والنزاهة، ومن قراءة المشهد الانتخابي في الصومال، يمكن التوقع بأن الانتخابات لن تنتهي بانتهاء العام الجاري؛ نظرًا لكثافة الطعون المقدمة على الانتخابات، وببساطة، فإن النظر لانتخابات الشيوخ، نجد أنها استمرت لمدة أربعة أشهر، وهو أطول من المدى الزمني المقرر لها، ناهيك عن أن طرق انتخابات مجلس الشعب الصومالي أكثر أهمية وأكثر تعقيدًا؛ وبالتالي قد تحتاج وقتًا أطول.

الأمر ذاته بالنسبة للعراق التي أجرت انتخابات مبكرة في ١٠ أكتوبر، وأقرت قوانينها إعلان الانتهاء من نتائجها في مدى زمني معين، تعذَّر الالتزام به أيضًا؛ لكثرة الطعون والاختلافات الواسعة حول النتائج، وبالتالي استمرت الانتخابات العراقية دائرة قُرابة شهرين، وجرت عدة تأجيلات للإعلان النهائي عن النتائج، وظهرت حالة من القلق بين الأوساط السياسية.

ومن هنا يمكن القول: إن المدى الزمني الخاص بالعملية الانتخابية، سواء تم تحديده من قبَل طرف خارجي كما هو في الحالة الليبية، أو حددتها المؤسسات الانتخابية، إلا أن القائمين على العملية الانتخابات وقعوا في خطأ الحرص على إجراء الانتخابات في ضوء الإطار الزمني، أكثر من الحرص على متطلبات سلامة العملية الانتخابية، خصوصًا أنه في أوقات ما بعد الصراعات تكون الانتخابات ذات حساسية شديدة، سواء من ناحية البيئة السياسية، أو من ناحية رؤية الفرقاء لها _ أطراف الصراع سابقًا- ومدى مصداقية نتائجها.

اعتبارات تمويل العملية الانتخابية

الاعتبارات الاقتصادية وأولويات المانحين: إن وضع الاقتصاد في الفترات الانتقالية وكذلك في مرحلة ما بعد الحرب، وبالتحديد مخصصات الإنفاق على عملية الانتخابات محدد رئيسي للعملية الانتخابية، وعندما يكون إجراء أول انتخابات في البلدان غير متعمدة بشكل كامل على الاقتصاد القومي للدولة مرتبطة بمانحين فقد يكون لأولويات الجهات المانحة أن تؤثر أيضًا على التوقيت؛ لأن بعض الجهات المانحة قد تدعو إلى إجراء انتخابات في وقت مبكر؛ وقد تستجيب لها البلدان التي تجري الانتخابات للمحافظة على المساعدات الأجنبية المقدمة للدولة، والحفاظ على الدعم العام.

وأثير جدل حول تمويل الانتخابات في ليبيا، وبحسب المفوضية العليا للانتخابات، أُشير إلى أن مفوضية الانتخابات الليبية، لا تستقبل أي أموال من جهات أو دول خارجية، وإنما تتعاون مع البعثة الأممية فنيًّا وتقنيًّا؛ للاستفادة من تجارب الدول

الأخرى، في حين مازال العديد من الدول كـ(ألمانيا) على سبيل المثال، تؤكد تقديم التمويل والدعم، فقد أعلن سفير ألمانيا لدى ليبيا، ميخائيل أونماخت، تقديم بلاده (ثلاثة ملايين يورو)؛ لدعم الانتخابات في ليبيا.

أما اعتبارات التمويل فيما يتعلق بالانتخابات الصومالية ، فكانت المحدد الرئيسي في إجراء الانتخابات، والتى تعتمد في تمويلها علي تمويلات الخارجية ، أو ما يمسونه بإسهامات " أصدقاء الصومال" ، وكانت التمويلات التي تتلاقها الصومال لإجراء العملية الانتخابية عاملًا هامًا في إنهاء الأزمة الخاص بالتمديد للرئيس هو الضغط دولي مباشر من وزير الخارجية الأمريكي بفرض عقوبات على أيّ مسؤول صومالي سياسي سيعرقل المسار الانتخابي، ووقف المساعدات المخصصة للانتخابات ، وبناء عليها عُقدت جلسة جديدة طارئة بالبرلمان، التُزم فيها بإجراء انتخابات، بالنظام التقليدي ٤,٥ دون تحديد موعد للانتخابات بالنظام التقليدي بعد التراجع عن قرار التمديد لـ(فرماجو)، ضد اتحاد المرشحين الرئاسيين بالصومال.

خاتمة :

إجمالا يمكن القول إن تنظيم عملية انتخابات عالية الجودة في أوقات مابعد الصراع وفي أول انتخابات في مسار التحول الديموقراطي هي مسألة صعبة عمومًا ، خصوصا إذا ما جاءت بعد وقت قصير من الشروع في عملية انتقالية، وإذا ما كانت المنافسة بين الجهات الفاعلة المتعارضة إلى حد كبير مفتوحه.

وعلى رأس التحديات يأتي الجانب الأمني فيبقى من المؤرقات للعملية الانتخابية في هذه الدول خصوصًا في الجانب المتعلق بأعمال الجماعات الإرهابية التي تزداد وتيرتها في أوقات الانتخابات والتي تتطلب مجهودات أمنية كبيرة في حصرها ،و إبعادها عن النطاق المكاني المخصص للانتخاب، بجانب الحاجة إلى تأمين عالي لأماكن الاقتراع ذاتها، كما يلزم إعادة النظر في ضوابط ومحددات عملية إخراج الجنود الأجانب ، وحدود ربطه بالعملية الانتخابية .

أما الجانب السياسي فيبقى العمل على تهيئته بمثابة البنية الأساسية لإنجاح العملية الانتخابية ، وإنجاح كافة الجوانب الأخرى ويجب أن يتواجد توافقا حقًا بين الأطراف والفصائل السياسية المكونة للمشهد حول العملية الانتخابية، وضمان تمثيل ورؤاهم ومتطلباتهم ، سواء بالحوار السياسي ، أو تضمينهم وإشراكهم بتمثيل يتلائم وحجمهم ، وإجراء مصالحة بين كل الأطراف المتنازعة ودعم الوحدة الوطنية من خلال عملية شاملة، تعكس التنوع الديني واللغوي، والشعور بهوية وطنية واحدة، و دعم القوى الشعبية وتضمين سياسات المرحلة مصالح الجمهور.

من الجوانب التي تبقى معضلة ولكن قابلة للإصلاح هي الإطار القانوني والدستوري ،و يمكن القول إن الدول التي تجري انتخابات في ظل قاعدة دستورية غير جديدة ، لديها فرص أوسع في تضيق الخلاف حول الجانب الدستوري والقانوني الحاكم لإجراء الانتخابات ، وذلك على عكس تلك التي تجرى انتخابات في ظل غياب الدستور ، أو الاحتكام لقاعدة دستورية

يجري تطبيقها للمرة الأولي ، ويتطلب الوقوف علي لإجراء الهامة المطلوبة لتحقيق التوافق حول هذه القاعدة ، وكذلك توفير ضمانات الالتزام بالتطبيق الصحيح لها

ومنها يمكن التأكيد مجددا والتطبيق في الدول التي يطرح فيها إجراء الانتخابات كتونس وفقًا للخطة التي أعلن عنها الرئيس التونسي قيس سعيد، فإن التونسيين سيكونون على موعد مع استفتاء شعبي حول مشاريع الإصلاحات الدستورية، في يوليو ٢٠٢٢. و انتخابات تشريعية في ديسمبر ٢٠٢٢، أو حتى الدعوة لانتخابات في السودان ، في ظل هذا الخلاف حول الدساتير والقوانين ، وعدم وجود أرضية ممهدة ، قد يكون بمثابة خلق تحدي جديد في هذه الأنظمة، ولا يفضل اللجوء إليه.